

**القانون رقم (9) لسنة 1340 ميلادية**

**بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة**



اللجان في  
كل مكان

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
مؤتمر الشعب العام

عليه بدون  
شعبية

قانون رقم (9)

لسنة 1430 ميلادية بتنظيم تجارة  
المعبور والمناطق الحرة

مؤتمر الشعب العام

- تنفيذاً لما قرره المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1429 ميلادية .
- وبعد الاطلاع على القانون رقم (10) لسنة 1959 فرنجي بشأن المناطق الحرة .
- وعلى القانون رقم (38) لسنة 1968 فرنجي بشأن التصدير .
- وعلى القانون رقم (65) لسنة 1970 فرنجي بشأن التجار والشركات التجارية والإشراف عليها وتعديلاتها .
- وعلى القانون رقم (61) لسنة 1971 فرنجي بشأن الاستيراد .
- × وعلى قانون الجمارك رقم (67) لسنة 1972 فرنجي وتعديلاتها .
- × وعلى قانون رقم (21) لسنة 1985 فرنجي بإنشاء شركة مساهمة للموتني .
- × وعلى القانون رقم (12) لسنة 1989 فرنجي بإعفاء لمنتجات العربية من الضرائب الجمركية .
- × وعلى القانون رقم (9) لسنة 1992 فرنجي بشأن إعفاء تبضائع ذات المنشأ العربي من قيود الاستيراد المنصوص عنها في القانون رقم (64) لسنة 1971 فرنجي .





الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
مؤتمر الشعب العام

اللجان في  
كل مكان

قراطية بدون  
مرات شعبية

- وعلى قانون المصارف والائتمان رقم (1) لسنة 1993 إفرنجي.
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 1425<sup>11426</sup> ميلادية بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية .
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1430<sup>11435</sup> ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

ماتم القانون الآتي

المادة (1)

تعريفات

- في هذا القانون تعني الكلمات المذكورة أدناه المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يدل السياق على غير ذلك .
- (البضائع العابرة) : هي البضائع المدخلة الى الجماهيرية العظمى من خلال المراكز الجمركية بغرض إخراجها من الجماهيرية العظمى من مركز جمركي آخر .
- (متعهد العبور) : أي شخص طبيعي أو اعتباري يتولى أو يعيد إليه بمسئولية نقل بضاعة عابرة .
- (السلطة المختصة) : السلطة المختصة بذلك قانونا .
- (الإدارة) : إدارة المنطقة الحرة





الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
مؤتمر الصحراء المطام

اللجان في  
كل مكان

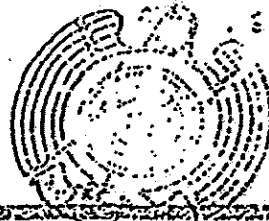
قراطية بدون  
مرات شعبية

- (المستثمر أو المستعمل) : اي شخص طبيعي أو اعتباري يرخص له بالإستثمار في المنطقة الحرة أو بإستعمال أي مرفق من مرافقها أو تقديم أي خدمة أو ممارسة أي مهنة أو نشاط فيها .
- (الاستثمار أو الاستعمال) : إقامة أي مشروع صناعي أو تجاري أو خدمي أو مزاولة أي مهنة أو نشاط داخل للمنطقة الحرة .
- (المشروع) : المصانع والمكاتب والمخازن والمستودعات والمنافع وقاعات البيع والتجهيزات ومواد النقل والاتصال وسائر المنشآت والأشياء اللازمة في المنطقة الحرة لغرض الاستثمار أو الاستعمال .

## المادة (2)

تنشأ المناطق الحرة بقرار من اللجنة الشعبية العامة في أي جزء من الجماهيرية العظمى وبين القرار بدقة مراتع وحدود هذه المناطق .

ويقصد بالمنطقة الحرة المناطق المحررة من القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية وغيرها والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها أو في استعمالها في تحقيق أغراض المنطقة الحرة .





اللجان في  
كل مكان

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
مؤتمر الشعب العام

ديمقراطية بدون  
مؤتمرات شعبية

ويجوز إنشاء مناطق حرة خاصة لغرض إقامة مشروع معين أو لاستخدام جهة أو ممارسة نشاط محدد تمنح فيها كل أو بعض الميزات المقررة للمستثمرين والمستهتملين في نطاق تحقيق أغراض المنطقة الحرة .

ويمكن أن تحتوي المنطقة الحرة على ميناء بحري أو مطار أو منفذ حدودي كلياً أو جزئياً على أن تكون هذه المرافق مهيأة لاستخدامات المنطقة الحرة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط الخاصة بتطبيق أحكام هذه المادة .

### المادة (3)

يهدف إنشاء المناطق الحرة الى تشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة والعمليات التحويلية والتي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها تبعاً لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات السوق وتقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية والخدمات الأخرى بكافة أنواعها وكذلك نقل وتوطين التقنية والمعرفة وتطويرها في بيئة حرة من القيود بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية العظمى ، ويساهم في تطوير التبادل التجاري والسلعي والخدمي بما يؤدي الى خلق قاعدة صناعية وخدمية متقدمة





الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
مؤتمر الشعب العام

اللجان في  
كل مكان

بمقراطية بدون  
قناعات شعبية

ويهدف الترخيص للمستثمرين وللمستعملي هذه المناطق في المقلم الأول إلى تحقيق المصلحة المشتركة للاقتصاد الوطني وللمستثمر أو المستعمل وإلى فتح آفاق العمل وتدريب واستيعاب العمالة الوطنية في المشاريع والخدمات في المناطق الحرة وتحقيق العائد الاستثماري للمنشآت الواقعة ضمن هذه المناطق .

#### المادة (4)

تمارس الإدارة نشاطها وفقاً للقواعد التي تتفق مع طبيعتها وتضع الإدارة أنظمة خاصة للعمل والحوافز والمرتببات وانتسثير دون التقيد بالقواعد المقررة لذلك في الوحدات الإدارية ، ولا تلك المتعلقة بالوظيفة العامة على أن تعتمد هذه الأنظمة من اللجنة الشعبية العامة ، كما تتولى الإدارة الإشراف الكامل والتوجيه على كافة الجهات العاملة في المنطقة الحرة كما تتولى إصدار التراخيص لإقامة المشاريع للمستثمرين والمستعملين وكذلك التصرف والامتلاك والامتثال والانتفاع بالعقارات والمنشآت الموجودة فيها ، وتبين اللائحة التنفيذية نظام العمل بالمناطق الحرة واختصاصات كل جهة .

#### المادة (5)

لا تخضع المشاريع ولا المستثمرون والمستعملون للمنطقة الحرة لمتطلبات التسجيل في سجلات الموردين والمصدرين والسجل التجاري وتضمن





الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
مؤتمر الشعب العام

اللجان في  
كل مكان

ديمقراطية بدون  
مؤتمرات شعبية

إلا بموجب نص القانون أو بمقتضى إجراء قضائي واجب النفاذ في  
الجمهورية العظمى .

المادة (8)

لا يجوز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة أو نزع ملكيتها أو  
الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو تجميدها أو إخضاعها لإجراءات لها نفس  
التأثير إلا بقانون وفي مقابل تعويض عادل .

المادة (9)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة على أن  
تتضمن الآتي:-

- (أ) نظام إدارة المناطق الحرة واختصاصات كل جهة .  
(ب) الإجراءات والقواعد المتعلقة بدخول البضائع العنبرية وخروجها .

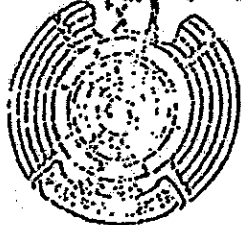
المادة (10)

يلغى القانون رقم (10) لسنة 1959 إفرنجي بشأن المناطق الحرة ، كما  
يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

المادة (11)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مؤتمر الشعب العام



صدر في نهرت  
بتاريخ 25 رجب سنة 1430 هـ  
الصادقة